

دور الهندسة المالية الإسلامية في تقليل مخاطر تمويل المنشآت الصناعية الحديثة

د/ صديق سبيل آدم منصور

أستاذ مساعد جامعة النيل الأبيض

المستخلص :

تناول البحث دور الهندسة المالية الإسلامية في تقليل مخاطر تمويل المنشآت الحديثة ، تمثلت مشكلة البحث في السؤال : ماهو دور الهندسة المالية الإسلامية بمفهومها ونظريتها في دور مخاطر التمويل في المنشآت الحديثة ؟ وهل تستطيع تلك الهندسة المالية جذب رؤوس الأموال الكافية والتي تسهم بفعالية في تحقيق عمليات تمويل المنشآت ، والى أي مدى تساهم في تقليل مخاطر التمويل معاً ؟ هدف البحث إلى إمكانية تحقيق التمويل المناسب للمنشآت من خلال الهندسة المالية الإسلامية بدون مخاطر تذكر نسبة للفاعلية الكامنة فيها .إنتهج الباحث المنهج الإستقرائي والإستنباطي والوصفي والمنهج التاريخي وإعتمد الباحث على إختبار الفرضيات الآتية : أن إتباع الهندسة المالية الإسلامية في التمويل تقلل تكلفة التمويل في المنشآت ، وان الهندسة المالية الإسلامية تؤدي الى تقليل مخاطر التمويل ، وان الهندسة المالية تساهم الإسلامية بقدر وافر في تحقيق الأرباح للمنشأة وقد تم إثبات فرضيات البحث الثلاث بالإيجاب .

Abstract:

The research tackles the role of implementing the Islamic financial Architecture in reducing risks of financing modern firms and institutions:

The research's problem focused on the question: What is the role of the Islamic financial Architecture theoretically and meaningfully to protect firms and institutions from finance risks? Can the Islamic financial Architecture induce sufficient capital in order to justify financial operations in firms? To what extent does it share in reducing finance risks in them? The research's objectives to be achieved: Equate finance is possible to be drawn within the Islamic financial architecture , Also can be achieved without risks due to efficiency in the Islamic financial architectures. The researcher used the inductive , deductive , descriptive and , historical methods . The researcher emphasized the following hypotheses: When we utilize the Islamic financial Architecture , the finance cost will reduce in firms and institutions , The Islamic financial Architecture will reduce financial risks , The Islamic financial share in achieving high profits for firms and institutions , All these hypotheses have been positively proved

المقدمة وأهمية البحث :

تسعى الهندسة المالية الإسلامية بصفة عامة الى البعد عن المعاملات الربوية التي تسعى لتثبيت الفوائد بنسبة ثابتة مما أدى الى زيادة مخاطر التمويل في المنشآت الحديثة، وهذا الامر أصبح مشاهداً وملموساً ومعروفاً على نطاق العالم .وأصبح إقتصاد السوق متغيراً بسرعة وبوتيرة متصاعدة الشيء الذي زاد من تلك المخاطر ايضاً .وهناك تذبذب لأسعار العملات العالمية أصبح يؤرق علماء الإقتصاد والمحاسبة ورجال الأعمال وكل المهتمين بالأنشطة المالية والتجارة وأعمال المنشآت الحديثة .

ومن هنا جاءت أهمية الهندسة المالية لدورها في اعتماد سياسة أسعار السوق المتأرجحة صعوداً وهبوطاً لتجنب الإنزلاقات المالية غير الإيجابية في الإقتصاد وإيجاد العلاج الناجع للخسائر الخطيرة التي مني بها الإقتصاد العالمي نتيجة الأزمة الإقتصادية الحالية وما صاحبها من إفلاس العديد من المنشآت وكبريات الشركات في الغرب وإفلاس العديد من مؤسسات التمويل ،ففي الولايات المتحدة وحدها افلس 106 من الصارف والتي هي مواعين هامة من مواعين منح التمويل .

طبيعة مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في سؤالين رئيسيين عن ما هو دور الهندسة المالية الإسلامية بمفهومها وتطبيقاتها في

درء مخاطر التمويل في المنشآت الحديثة ؟

هل تستطيع الهندسة المالية الإسلامية جذب رؤوس الأموال الكافية لتسهم بفاعلية في عمليات تمويل المنشآت

الحديثة والى أي مدى تساهم في تقليل مخاطر التمويل معاً ؟

أهداف البحث :

يهدف البحث لإبراز الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة ومدى قدرتها على إيجاد منحى مالى حديث يجنب المنشآت الحديثة مخاطر التمويل .وهل تستطيع الهندسة المالية الإسلامية تلبية رغبات وتطعات المنشآت الحديثة في الحصول على تمويل بأقل التكاليف وبأقل المخاطر ومن ثم الانطلاق نحو نمو المنشآت بصورة سليمة لتحقيق الأرباح بصورة مطمئنة ومضمونة .

منهج البحث :

يري الباحث أهمية اتباع المناهج المتجانسة والتي تشكل في مجملها اتساقا علميا يفضي لتحقيق أهداف البحث .وهي كالاتى:

1- المنهج الإستنباطي للتعرف على ابعاد المشكلة

2- المنهج التاريخي الذي استعرض الباحث من خلاله الدراسات السابقة التى لها علاقة بموضوع الدراسة من أجل مقارنة هذه الدراسة بتلك الدراسات .

3- المنهج الأستقرائي لاستعراض مآلات مخاطر التمويل المالية في ظل الإفلاسات المنظورة في المنشآت وابرزها والبدائل المقترح كعلاج لتلك المخاطر .

4- المنهج الوصفي لتحديد أبعاد البحث بصورة علمية ملموسة .

الدراسات السابقة :

دراسة وليد 2003 (1) تناولت الدراسة دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بمخاطر التمويل المصرفى وتمثلت المشكلة في صورة تساؤل رئيس عن دور المعلومات المحاسبة وقدرتها في التنبؤ بمخاطر التمويل المصرف . هدفت الدراسة الى التعرف على المعومات المحاسبية وخصائصها و دراسة العلاقة بين المعلومات المحاسبية ومخاطر التمويل المصرفي و دراسة مخاطر التمويل المصرفي والعوامل المؤثرة عليها افترضت الدراسة :ان

هنالك علاقة بين المعلومات المحاسبية ومخاطر التمويل المصرفي و ان هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والقدرة علي التنبؤ بمخاطر التمويل المصرفي .

اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة: توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تساهم بفعالية في التنبؤ بمخاطر التمويل المصرفي ، وجود علاقة بين المحاسبي والقدرة علي التنبؤ بمخاطر التمويل المصرفي واهم ما توصي به الدراسة :مراعاة معايير القوائم المالية لتوفير الخصائص النوعية للاستفادة منها في التنبؤ بمخاطر التمويل المصرفي ، توفير الإمكانيات التي تزيد كفاءة النظام المحاسبي للتقليل من المخاطر التمويل المصرفي .

دراسة محمد علي الهجام '2004 (2) تناولت دور صيغ التمويل الإسلامية في الحد من مخاطر الائتمان

المصرفي تمثلت المشكلة في ارتفاع التمويل المصرفي من ناحية عدم السداد والتأخير في بعض المصارف التجارية وعدم دفع الفوائد. هدفت الدراسة الى دراسة مخاطر التمويل المصرفي العوامل المؤثرة عليها و التعريف علي أساليب وأدوات التمويل الإسلامية ومدى تأثير في مخاطر التمويل المصرفي .النتائج التي توصلت اليها وجود علاقة ايجابية قوية جدا بين أسلوب التمويل ومخاطر التمويل و تطبيق صيغ التمويل الإسلامية له علاقة بالحد من مخاطر التمويل المصرفي اما التوصيات التركيز علي تطبيق صيغ التمويل الإسلامية للحد من مخاطر عدم السداد ومخاطر الفوائد لاعتماد صيغ التمويل علي المشاركة الأرباح .

دراسة سالم يسلم محفوظ ،2005: (3) تناولت استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بمخاطر التمويل

المصرفي تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف اهتمام المصارف باستخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بمخاطر التمويل المصرفي في المصارف التجارية وارتفاع نسبة التعثر وعم السداد هدفت الدراسة الى التعرف على أساليب التحليل المالي وإمكانية الاستفادة منها في الحصول على مؤشرات تساعد في عملية التنبؤ بمخاطر التمويل المصرفي و دراسة العوامل التي تؤدي الى حدوث مخاطر التمويل المصرفي و الوقوف على مقدرة أساليب التحليل المالي في التنبؤ بمخاطر عدم السداد. اما نتائج الدراسة ان المصارف التي تعتمد على التحليل المالي في تقييم طلبات التمويل اقل نسبة تعثر مقارنة بالمصارف التي لاتعتمد التحليل المالي كما توصي الدراسة

باعتماد التحليل المالي كآلية لتقييم الوضع المالي لعملاء المصارف في مجال التمويل لتقليل مخاطر التأخير وعدم السداد.

دراسة يوسف محمد، 2005: (4) تناولت مدى قدرة المراجع الخارجي في تحديد حجم مخاطر التمويل المصرفي ، تم طرح المشكلة في الصورة تساؤل عن مدى قدرة المراجع الخارجي في اكتشاف مؤشرات تساعد في تعرض المصارف لمخاطر التمويل المصرفي هدفت الدراسة الى التعريف على إمكانية تقديم تقرير المراجع الخارجي لمؤشرات تساعد في اكتشاف مخاطر التمويل المصرفي التي يتعرض لها المصرف محل المراجعة و دراسة مخاطر التمويل المصرفي ومدى علاقتها بتقرير المراجع الخارجي اوصت الدراسة بضرورة أن يحتوي المراجع الخارجي على فقرة تشير إلى حجم التمويل المصرفي التي قد يتعرض لها المصرف .

ياسر عبد الحميد، 2006: (5) تناولت دور التحليل المالي في صنع قرار الائتمان والتنبؤ بمشكلات تعثر وإفلاس عملاء المصرف وهدفت الى التعريف على مدي اعتماد المصارف الإسلامية على أساليب التحليل المالي في التنبؤ بمشكلات تعثر وإفلاس العملاء في مجال التمويل و التعرف على العوامل التي تؤدي إلى مشكلات وتعثر الممولين بواسطة المصارف اما النتائج :يساعد التحليل المالي في توفير معلومات تساعد في تقليل مخاطر التعثر كما أثبتت الدراسة الميدانية أن المصارف التي تعتمد على أساليب التحليل المالي الحديثة بها نسبة تعثر منخفضة مقارنة بالمصارف التي لا تتبنى أساليب التحليل المالي اما التوصيات : اعتماد الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم الحوافز المالية لطالبي التمويل و الاستفاد من البرمجيات المتعلقة بالتحليل المالي .يرى الباحث أن التحليل المالي من الأهمية بمكان لأنه يعطى صورة صحيحة وصادقة عن مدى سلامة إجراءات

منح التمويل للعملاء في المصارف وهل هناك ضوابط حقيقية ودراسات موثقة لمدى صحة امتلاك العملاء

لأصولهم التي بمقتضاها تم منح التمويل.هل يتم فحص هذه الرهونات قبل التوصية بمنح التمويل للعملاء؟هل

هناك قدرة تاريخية لمدى مقدرة العميل على سداد ديونه من خلال تعامله مع مؤسسات التمويل؟هذه الأسئلة

وغيرها ضرورية لتقليل المخاطر الناتجة من عمليات التمويل الذي تقوم به المصارف والجهات المانحة

للتتمويل. ويرى الباحث أن فائدة التمويل لا بد من أخذها في الحسبان، خاصة في البنوك الربوية، مثلاً إذا كانت نسبة الفائدة لمؤسسة تمويلية (25%)، وإن هذا يعتر عبئاً كبيراً على العميل، وعليه إدراك أيضاً فترة استرداد التمويل، وحينئذ يجد العميل نفسه في مواجهة خطيرة مع حساب المخاطر في مشروعه الذي قدمه لأخذ التمويل. ويعاني الآن الاقتصاد العالمي من أسعار الفائدة على التمويل في المنشآت المانحة للتمويل. وحاول الاقتصاديون الغربيون حل هذه المشكلة – أي مشكلة الفوائد على التمويل المصرفي من خلال دراسات عن تخفيض هذه النسبة إلي أدنى حد ممكن حتى يتم تجاوز الأزمة المالية العالمية الحالية. ويرى الباحث أن القضية ليست في أن يكون هناك تحليل مالي أو عدمه وإنما الأهمية النسبية في أن يكون التحليل المالي وإجراءات منح التمويل متنسقة مع الإجراءات والسياسات الاقتصادية المالية التي تدعم العمليات الإنتاجية وتحقق النمو المالي والاقتصادي على الوجه الأكمل والصحيح والمرغوب.

(عن طريق Venture Capital دراسة بدر الدين عبد الرحيم ابراهيم : (6) يقوم رأس المال الجريء فينشركا بيتال) الأفراد أو المؤسسات المالية ، استعراض الفينشركا بيتال كالية تمويلية تشابه الآليات الإسلامية المعتمدة علي تقسيم الأرباح والخسائر ،والاجابة علي السؤال الخاص المتعلق بضعف تطبيق هذه الآليات المتعمدة علي تقسيم الأرباح والخسائر في النظام المصرفي السوداني لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ،ومحاولة وضع بعض المقترحات التي يمكن أن تساعد في نشرها .

العلاقة بين الصيغ الإسلامية والفينشر كابتال

1/الصيغ الإسلامية التي تعمل على تقاسم الأرباح والخسائر كصيغة المشاركة والمضاربة تتوافق مع أساليب التمويل في الفينشركا بيتال الغربي .والطريقة التي يعمل بها الفينشركا بيتال تأخذ منحى التعاون بين أصحاب الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال وتعتمد علي تقاسم المخاطر .ويمكن اعتبار التمويل الإسلامي القائم علي المشاركات صورة قصيرة الأجل من صور الفينشركا بيتال حيث أن الشركة الإسلامية تأخذ ارباحها من قسمة الأرباح المحققة من العمليات ولا تشارك في رأس المال .

2/ ونظراً للتوافق الواضح بين صيغة الشراكة الإسلامية والفينشركا بيتال التقليدي فإنه من الممكن القول أنه إذا تم

التعاطي مع نظام الشراكة في الأرباح والخسائر الإسلامي كصيغة من صيغ الفينشركابتال وليست قائمة على مفهوم أيديولوجي إسلامي ، فإنه سيكون لها باع طويل الإنتشار عالمياً ، وخاصة كصيغة بديلة لصيغة التمويل بالقروض القائمة على سعر الفائدة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة .(7)

3/ ربما يكون نمو التمويل الإسلامي فرصة طيبة لنشر ثقافة الفينشركابتال ، ولكن لا زالت المصارف الإسلامية تعتمد في عملياتها على صيغ البيوع بصورة كبيرة نظراً لأنها أقل خطورة ، سهلة في إدارتها ، ويرغب فيها أصحاب الأعمال هذا مما جعل كثيراً من المحليين يبدون شكوكاً في مقدرة المصارف الإسلامية في تحقيق هدف تسخير الموارد نحو مشروعات طويلة الأجل في القطاعات المنتجة في الإقتصاد بطريقة المشاركة في رأس مال العمليات .

4/ والغريب في الأمر أن هناك تناقض في أداء المصارف الإسلامية حيث أن فكرة الفينشركابتال هي في الأساس الفكرة التي يدعو إليها نظام التمويل الإسلامي بينما نجد أن المصارف الإسلامية لا تميل كثيراً لمثل هذا النوع من التمويل ، حيث أن التمويل عن طريق المشاركة أو المضاربة ولا يتعدى 29% من إجمالي التمويل .(8)

ويرى الباحث أن المخاطر التي تواجه الإقتصاد العالمي اليوم تستدعي تقديم النموذج الإسلامي في التمويل والذي يقوم على المشاركة في تحمل أعباء تلك المخاطر بصورة عملية إفلاس أكثر من (106) بنك في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها دليل كافٍ بضرورة الإنتباه للمخاطر العديدة الكامنة في الإقتصاد الربوي خاصة المتمثلة في تثبيت سعر الفائدة على المعاملات المصرفية وهذا هو الذي أحدث هذا الإفلاس لتلك المصارف والمنشآت المالية في الغرب . فالوضع في أوروبا ليس بأحسن حالاً من الولايات المتحدة ، فالوضع في اليونان ، وفي أسبانيا وفي إيطاليا ، وقائمة طويلة من الإنهيارات المالية ، والمؤمل هروب رؤوس الأموال من منطقة الإنهيارات إلى منطقة أكثر أماناً على الأقل في المشروعات التمويلية .

7/ دراسة عزالدين مالك الطيب محمد : (9)

يرى الباحث أن الإقتصاد العالمي مر بسبعة مراحل ، وهذه المرحلة السابقة هي الأخطر في تاريخ تلك المرحلة حيث قال: هي مرحلة الإشمئزاز أو النفور . فإزدهار البورصات كان قوياً ورفض هذه الظاهرة كان أقوى لأن الإزدهار بدأ يقلق الأسواق وأخذ يبشر بإنهيار سريع . ووجد المستثمرون أنفسهم مع أصول مالية لم يعد أحد يرغب في شرائها ، وسحبت المصارف البساط من تحت أرجل الزبائن وحاولت الهروب بما تيسر لها من أصول سليمة لأنه لم يعد أحد يرغب في شراء ديونها ، ولم تعد تقرض أحداً بالبساطة التي إتبعتها سابقاً والتي أوصلتها أمام هذه الحالة من الفوضى والرعب وإنعدام الثقة في الأسواق ، تدافع المستثمرون إلى ما لا يحمد عقباه . لسحب رؤوس أموالهم التي وضعوها للإستثمار على المدى الطويل وتغيرت خريطة المشاريع وبدأ عالم المال يتخبط ببعضه البعض وأصبحت البنوك إما أن تشهر إفلاسها وإما المشلول يشتري الضرير ، وبعض المصاريف أصبحت كالذي يتستر على جثة في بيته ، وهذا هو الحال اليوم .

علاج الأزمة المالية من وجهة النظر الإسلامية :

أظهرت الأزمة المالية العالمية عدم قدرة النظام الإقتصادي الدولي على إشباع حاجات البشرية وتحقيق أهداف المجتمع الدولي المعاصر ، مما فتح الباب أمام إسهامات إنسانية جديدة تحقق مما عجز عنه النظام الإقتصادي الدولي الحالي ، وبالتالي فتح ذلك المجال أمام الإقتصاد الإشتلاكي لتقديم إسهاماته النظرية والتطبيقية في هذا المجال . يرى معد الدراسة ضرورة بلورة أفكار ومفاهيم جديدة للتوازن الإقتصادي تراعي النقاط التالية :-

1. غياب سعر الفائدة في التوازن .
2. إدخال صيغ الإستثمار الإقتصادي في التوازن الإقتصادي .
3. توضيح دور الزكاة في التوازن الإقتصادي .
4. إيضاح أدوار كل من الوقوف والقرض الحسن والصدقات في التوازن .

5. إدخال مقاصد الشريعة الإسلامية من خلال حفظ الكليات الخمس في التوازن الإقتصادي.

6. تحديد مستويات وحجم حدود الكفاف والكفاية والغنى والترف في الإقتصاد الإسلامي .

وذلك عن طريق الإستفادة من مؤسسات الإقتصاد الإسلامي العلمية والتطبيقية في كل دول العالم الإسلامي خاصةً في السودان ومصر والسعودية وإيران وباكستان وغيرها .

وتتفق هذه الدراسة مع دراسة الباحث في ضرورة إيجاد مواعين جديدة يتم من خلالها تمويل المشروعات بصورة جادة تسهم في حل مشاكل التمويل المختلفة في الفوائد الربوية التي ساهمت بقدر كبير في الأزمة المالية العالمية الحالية وهذه المواعين الجديدة ستسهم بإبعاد المخاطر عن المنشآت التي تهددها بالإنهيار والإفلاس .يرى الباحث عز الدين مالك أن الاقتصاد العالمي يمر الآن بأخطر مراحلها وهي كما سماها مرحلة الاشمئزاز أو النفور، والسؤال هو :ما هو سبب هذا الاشمئزاز والنفور من الأسواق المالية؟مثلاً هناك أسواق مالية في الخليج وفي مصر وفي السودان وفي الولايات المتحدة الأمريكية وفي الدول الأوروبية والآسيوية وفي كل العالم.فماذا أضافت هذه الأسواق من رؤى في اتجاه أبعاد المخاطر والخوف والحذر من شراء الأصول التي يمتلكها المستثمرون حتى يتحرك الاقتصاد العالمي نحو التعافي والازدهار ويرى الباحث إن إفلاس أكثر من (106) مصرف في الولايات الأمريكية المتحدة قضية خطيرة ستلقي بظلالها على القطاع المصرفي لا في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها بل على الاقتصاد العالمي كله نظراً لارتباطه بحركة السيولة والدولار على وجه الخصوص، فقد أصبح الدولار سلعة تهدد بعض الاقتصاديات النامية في العالم، وذلك لهروب رؤوس الأموال إلي مناطق الجذب الاقتصادي، وبالتالي سيدور الاقتصاد العالمي في أزمة بل أزمتا متتالية إن يستدركها الاقتصاديون بحلول أرى أنها قد لا تكون شافية على المدى القريب ولكنها قطعاً ستقلل من المخاطر التي تحق بمؤسسات التمويل وبالتحديد المصارف.

المبحث الثاني : الاطار النظري

دراسة تحليلية لمخاطر التمويل في النظام الرأسمالي ودورة الهندسة المالية الإسلامية في كبح جماح المخاطر :

من المعلوم أن البنوك التجارية التي تدير أعمالها على النسق الرأسمالي تأخذ نسبة ثابتة على التمويل .

مرحلة دخول البنوك التقليدية في العالم الإسلامي (1850 - 1920):

تميزت هذه الفترة بتأخر ظهور البنوك التقليدية في البلدان الإسلامية إلى أواخر القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين الميلادي ، متزامناً مع الحملة الإستعمارية التي واجهها العالم الإسلامي في تلك الفترة ، أمام ما حققته البنوك الربوية من فوائد بطرق غير شرعية وإستقلالها بعد إستفحالها في الدول الإسلامية ، والتي هي في الأصل تعود إلى النموذج المصرفي الغربي التي خلفها الإستعمار ، ونظراً للسلبيات العديدة التي تعترى هذا النظام ، على رأسها التعامل بالفوائد الربوية والتي هي من الأساس والقواعد التي يبنى عليها ، والمجحفة في حق المتعاملين المسلمين ، تعالت أصوات الكثيرين من العلماء والفقهاء لإنشاء بنوك تتماشى والطبيعة العقائدية للدول الإسلامية تراعي في معاملاته وأهدافه الضوابط الشرعية ، مع بروز مجالات من بعض الباحثين ورجال الفكرة السياسية والإقتصاد من أجل تبرير الفائدة وإختفاء الطابع الشرعي على عمل المؤسسات المصرفية الربوية ، من خلال السعي لإيجاد المخارج المناسبة للتعامل مع هذه البنوك الربوية التقليدية رفحاً للحرص عن المسلمين في غياب البديل الإسلامي .(10)

يقول اللورد كينز وهو من ألمع الإقتصاديين الرأسماليين المعاصرين في كتابه النظرية العامة (إن إرتفاع سعر الفائدة يعيق الإنتاج ، لأنه يعزي صاحب المال بالإدخار للحصول على عائد مضمون دون تعريض امواله للمخاطرة في حالة الإستثمار في المشروعات الصناعية أو التجارية) .(11)

وبذلك يفهم من مقولة اللورد كينز أن سعر الفائدة لا يمكن رجل أعمال من التوسع في أعماله ، لأنه يرى في سعر الفائدة أقل مخاطرة من الإستثمار وبالتالي يفهم بطريقة مباشرة أن أي إنخفاض في سعر الفائدة يؤدي حتماً إلى زيادة الإنتاج ومنه إلى زيادة العمالة ، مما يعني فرص عمل والتي من شأنها القضاء التدريجي على البطالة .

ويقول الإقتصادي سيلفيون جيزل (1862 . 1930م) : (أن نمو رأس المال يعيقه معدل الفائدة على النقود ، ولو أن هذه الفرملة أزيلت لتضاعف نمو رأس المال في العصر الحديث لدرجة تيرر خفض سعر الفائدة إلى الصفر في فترة وجيزة) . (12)

الجدول رقم (2) الفرق بين القرض الربوي والمربحة المصرفية

مجال المقارنة	القرض الربوي	بيع المربحة
المديونية	تنشأ المديونية على العميل مجرد توقيعه على القرض الربوي ويصبح مطالباً بسداد أقساط الدين الملتزم به سواء إستلم السلعة أو لم يستلم .	لا تنشأ المديونية عند توقيع وثيقة الوعد بالشراء لأن العمل لا يملك السلعة إلا بعد دخولها في ملكية البنك أولاً ، ثم إبرام عقد بيع المربحة معه وتسليمه لها ثانياً ، ولا يتحقق ذلك إلا في مرحلة متأخرة قد تأخذ عدة أشهر بعد توقيع الوعد بالشراء ، فالعمل في حالة تمويل المربحة يتمتع بفترة سماح لا يكون فيها مطالباً بالسداد على خلاف القرض الربوي .
التأمين	بعد إبرام القرض الربوي يتولى العميل شراء	عند إبرامه بوعده بشراء السلعة بالمربحة من البنك الإسلامي فإن التأمين على السلعة يكون من

<p>مسئولية البنك في مرحلة التملك وه الذي يتحمل أي مخاطر تتعلق بها ، ويكون التعويض من حق البنك وحده ، وليس للعميل حق فيه إن حدث موجب التعويض قبل إنتقال الملكية للعميل</p>	<p>السلعة من البائع الأصلي تحت مسؤوليته الكاملة ، وهو الذي يتحمل مخاطر هلاك السلعة قبل تسلمها ، ولذلك فإنه يتولى بنفسه ومن ماله الخاص التأمين على السلعة في مرحلة شرائها من البائع الأصلي .</p>	
<p>إذا هلكت السلعة أو لم تصل ليد العميل لأي سبب من الأسباب ، فإن العميل لا يكون مطالباً بدفع أي مبلغ تجاه البنك</p>	<p>يبدأ إلتزامه بالسداد فور توقيعه العقد ، ويطالب بذلك بصرف النظر عن وصول السلعة أو عدم وصولها ، وبصرف النظر عن سلامة هذه الأمور لا تهم البنك التقليدي في شئ</p>	<p>تحمل المخاطرة</p>
<p>إذا وقعت المماطلة من العميل المدين بأقساط فإن المستحق هو مبلغ الدين فقط ولا يجوز للبنك أن</p>	<p>فإن البنك التقليدي يحصل على فائدة</p>	<p>المماطلة</p>

يلزم العميل بأداء أي زيادة لصالحه ، مع أن بعض البنوك الإسلامية تشترط على العميل دفع مبلغ أو نسبة من الدين تصرف في وجوه الخير بمعرفة هيئات الرقابة الشرعية للبنك	التأخير ويتمتع بتلك الزيادة لصالحه وتسجل في حساباته خلافاً للبنك الإسلامي .
--	--

المصدر : بن إبراهيم الغالي - أبعاد القرار التمويلي للإستثمار - ص 87

أهمية تحليل المخاطر في القرارات الإستثمارية والمالية :-

إن المخاطرة متغير أساس لكل العمليات المالية ، وملازمة لأي مراحل إتخاذ القرار (13) والهدف من تحليل المخاطر هو التعرف على وجود الخطر وقياسه للتأكد من أن متخذ القرار سيحصل على التعويض المناسب والملائم لمقدار ما يتحملة من المخاطر (14) ، ويسمى هذا التعويض بعلاوة المخاطرة ، وليس الهدف من التحليل تجنب المخاطرة أو تفاديها ، لأن ذلك مستحيل .

وإذا عدنا لمقولة اللورد كينز أن سعر الفائدة يعيق الإنتاج ، هذه الحقيقة مبناها أن الإقتصاد الرأسمالي الربوي بنتيبيته لنسبة الربح في التمويل وغيره أصبح معوقاً للإنتاج لأن نسبة الفائدة تغري مالكي الأموال إلى إدخال أموالهم المصارف بأرباحها الربوية الثابتة والمضمونة منها ، ولكن واقع الحال أثبت عدم صحة ضمان الأموال التي يتم إيداعها لدى المصارف على الطريقة الرأسمالية الربوية ، وهذا يفسره إنهيال البنوك العالمية العملاقة في الغرب عموماً وفي الولايات المتحدة على وجه التحديد .

أما الإقتصادي الألماني سيلفيو الذي قرر أن نمو رأس المال يعيقه معدل الفائدة على النقود . وهنا يتفق الرأيان في النتائج حيث أن مالكي الأموال يفضلون وضع أموالهم في المصارف ويخشون مخاطر الإستثمار في القطاعات الإنتاجية الهامة جداً لنمو وتحسين الإقتصاد وبلوغ الرفاهية الإقتصادية .

وحقيقة أنه كلما قلت الفوائد الربوية كلما زاد الإنتاج ، ويرى الباحث أن توجيه الأموال نحو القطاعات الإنتاجية هو الهم الأكبر الذي يجب أن توجه إليه كل الطاقات الفكرية والعلمية والبحثية والمالية حتى يبتعد العالم

بأمان من مخاطر الإفلاس والإنهيارات المالية والإقتصادية التي ضربت العالم الآن بدءاً من الولايات المتحدة ، مروراً باليونان وأسبانيا وإيطاليا والقائمة تطول يوماً بعد يوم ولا ندري إلى متى يبدأ التعافي المالي والإقتصادي .

وما سوى **Production is Creation of Utilities** فالإنتاج كما يرى الباحث هو الذي يصنع المنافع الإنتاج يصبح عبئاً على العمليات المالية والإقتصادية آجلاً أم عاجلاً .

وهذه المخاطر التي تحدى بالإستثمار من خلال النظام الربوي إنما تتحقق من خلال النظرية الكلية للإقتصاد الرأسمالي وآلياته الربوية وإجراءاته المتعسفة في الحصول على المال الإستثماري . وقد حاول المفكرون إنتشال الإقتصاد الغربي من الأزمة الحالية بإقتراح تقليل الفائدة إلى 1.5% ثم إلى 1% لكن دون جدوى ، لأن التراكمات المالية قد إستفحلت وأصبحت في أيدي من لا يرحمون ساقطاً أو ضعيفاً ، فالمعالجات التي أقترحت لسد الفجوات في الخسائر لم تجد نفعاً لا في قطاع السيارات ولا في قطاع البنوك ولا حتى في إقراض الدول المنهارة مالياً وإقتصادياً .

جدول رقم (3) التمويل المصرفي للمصارف السودانية حسب الصيغ

متوسط النسبة (1996م . 2002م)	الصيغ
43.5	المرابحة
5.1	السلم
29.8	المشاركة
4.6	المضاربة
15.2	أخرى
100	إجمالي

تحليل المخاطر من خلال الجدول رقم (3) :

1. إن نسبة المربحة في الجدول تساوي 43.5% وهي نسبة عالية جداً من عمليات التمويل المتاحة في البنوك السودانية لكن السؤال هل تذهب نسبة مقدره من هذه النسبة إلى الإنتاج في الزراعة والصناعة ؟ وكم هذه النسبة ؟ .
2. إن نسبة المشاركة تساوي 29.8% من عمليات التمويل المتاحة في البنوك السودانية .
3. إن نسبة السلم هي 5.1% وهو من صيغ البيوع التي لها علاقة بالعمليات الإنتاجية ولكنها سبة ضئيلة جداً إذا قورنت بالنسب التي تضخ في تمويل العمليات غير الإنتاجية.
4. إن نسبة المضاربة في البنوك السودانية تساوي 4.6% في الفترة من 1996م -2002م من خلال الجدول رقم (3) . وهذه النسبة رغم ضعفها لكنها أيضاً لا تصب في صالح تمويل العمليات الإنتاجية ، فتمويل العمليات الإنتاجية هو الهدف الذي ينبغي أن توجيه نحوه كافة الطاقات والجهود وإعطائه الأولوية القصوى .
5. إن تمويل العمليات الأخرى تساوي 15.2% وهي نسبة لا بأس بها وربما ساعدت في تمويل العمليات الإنتاجية التي تساهم بدرجة إيجابية في تحريك العمليات ذات الأهمية الأساسية في تحريك وتقوية القدرات المالية والتمويلية لدى المصارف .

يرى الباحث أن تحليل الجدول رقم (3) عاليه بصفة عامة لمس الصيغ الإسلامية التي تم تطبيقها في مؤسسات التمويل ، ولكن النسب تشير إلى أن هناك صيغ لابد أن يبنى عليها التوجه العلمي المطلوب تثبيته كنموذج يجب أن تسير عليه معظم مؤسسات التمويل فنسبة السلم تعد من النسب الهامة التي يحتاجها معظم العاملين في المشاريع الإنتاجية وهم قوة منتجة هائلة ، فلا بد من توجيه مؤسسات التمويل نحو هذه الصيغة لعلاقتها المباشرة برفع معدلات الإنتاج والإنتاجية ، وهي من الصيغ المعول عليها كثيراً في أحداث التعافي

للإقتصادفي وقت وجيز إذا أحسنت تلك المؤسسات التعامل معها بعقلية ثاقبة وواعية ومدركة لأهميتها للمنتجين ، وبالتالي هي أيضاً مهمة جداً لتقوية مؤسسات التمويل بل وبصورة ملموسة ومحسوسة كذلك .

وعموماً إن نسبة المشاركة جيدة وهي من الصيغ الإسلامية التي تشذهم التعاون والتكافل في الحصول على التمويل بل والمشاركة في تقوية مؤسساته كذلك لأن نسبة المشاركة تعني أن يعود جزء من هذه النسبة لمؤسسة التمويل كما يعود جزء منها لصالح طالبي الحصول على التمويل .

وواضح أن المؤسسات المصرفية ونعني بها المصارف ، والتي وفقاً للقانون ينبغي أن تطبق الصيغ الإسلامية ومنها القرض الحسن ، ولكن الجدول خلا تماماً من هذه الصيغة ، وهذه الصيغة تعطي مصداقية كبيرة عن مدى التعامل وفق الصيغ الإسلامية في المؤسسات التمويلية .

تحليل الجدول رقم (2) الخاص بالفرق بين القرض الربوي والمرابحة المصرفية بينالجدول أربعة مجالات أجريت عليها المقارنة وهي :

1. المديونية

2. التأمين

3. تحمل المخاطرة

4. المماثلة

أجريت مقارنة لهذه المجالات من خلال (أ) القرض الربوي (ب) بيع المرابحة

1. ففي مجال المديونية أنه من خلال القرض الربوي تلك المديونية تكون واجبة السداد

على العميل الذي يأخذ القرض الربوي بمجرد توقيعه على القرض الربوي ويصبح العميل المدين مطالباً

بسداد الدين بغض النظر عن إستلامه السلعة الخاصة بذلك الدين سواء إستلمها أم لم يستلمها . وهنا

يوجد خلل كبير في أن الزمن يحسب لصالح مؤسسة التمويل وهو هنا المصرف ، وليس هنا حافز مادي

أو معنوي لطالب الدين أو العميل الذي أخذ القرض ، فهو قد يخسر عامل الزمن منذ البداية ، بينما

المصرف قد يكون مدركاً للمخاطر التي تحيط بديون التمويل ولكنه ليس مطالباً بإبراز تلك المخاطر للعميل ، ويرى أن العميل مضطراً لأخذ ذلك الدين بمخاطره تلك .

أما صيغة المرابحة فتري أن المديونية لم تتحقق عند توقيع وثيقة الوعد بالشراء إلا بعد دخولها في ملكية البنك أولاً ، ثم يتم بيع المرابحة مع العميل ومن ثم تسليمه لها ثانياً ، وقد يتحقق هذا التسليم في مرحلة متأخرة لاحقة ، وقد تأخذ هذه الفترة عدة شهور بعد توقيع العقد بالشراء ، وهنا توجد فترة زمنية قد تطول ، وقد تقصر ، وعليه ففي صيغة المرابحة يتمتع العميل الطالب للتمويل لفترة سماح لا يكون في هذه الفترة مطالب بالسداد كما في حالة القرض الربوي ، ، لاشك أن هذه ميزة كبيرة لصيغة المرابحة أفضل من صيغة القرض الربوي عند التمويل .

2- **التأمين** : والمقصود به هنا التأمين على السلعة . ففي حالة القرض الربوي : بعد إبرام عقد القرض الربوي يتولى العميل شراء السلعة من البائع الأصلي تحت مسؤوليته الكاملة ، وهو الذي يتحمل مخاطر هلاك السلعة قبل تسلمها ، فهو إذن يتولى التأمين على السلعة من ماله الخاص الذي حاز عليه من التمويل في مرحلة شرائها من البائع الأصلي ، وهو هنا يتحمل مخاطر كبيرة قد تكون سبباً في رفع تكلفة التمويل ، بل في أن تكون خطرة على العملية التمويلية بكاملها حيث أن زيادة العبء المالي المتحقق من المخاطرة قد يتسبب في فشل المشروع منذ البداية أما عند إبرام العميل وعداً بشراء السلعة بالمرابحة من البنك الإسلامي فإن التأمين على السلعة يكون من مسؤولية البنك في مرحلة التمليك ، وهو أي البنك هو الذي يتحمل أي مخاطر تتعلق بها ، ويكون التعويض من حق البنك ، وليس للعميل حق في التعويض إن حدث مجب التعويض قبل إنتقال الملكية للعميل .

3- **تحمل المخاطر** : ونعني بهذا من يتحمل المخاطرة إذا حدثت ؟ ففي حالة القرض الربوي يبدأ إلتزامه بالسداد فور توقيع العقد ، ويطلب بذلك بصرف النظر عن وصول لسلعة أو عدم وصولها ، وبصرف النظر عن سلامة هذه السلعة أو وجود عيوب فيها ، فهذه الأمور لا تهم البنوك التقليدية في شئ

أما في حالة بيع المرابحة إذا هلكت السلعة ولم تصل إلى يد العميل لأي سبب من الأسباب ، فإن العميل لا يكون مطالب بدفع أي مبلغ تجاه البنك ويرى الباحث أن في هذا عدالة في تحمل المخاطرة ، فليس من العدالة أن

يتحمل العميل المخاطرة والسلعة عند هلاكها قبل أن يستلمها . وهذه أيضاً ميزة نسبية في صيغة المرابحة على القرض الربوي الذي يتم منحه من البنك التقليدي وفق النظام الرأسمالي المصرفي .

4- المماطلة : إذا حدثت المماطلة ، فإن البنك التقليدي يحصل على فائدة التأخير ويتمتع بتلك الزيادة لصالحه وتسجل في حساباته خلافاً لما يحدث في البنك الإسلامي ، أما في حالة بيع المرابحة أي وفق صيغة المرابحة الإسلامية إذا وقعت المماطلة من العميل المدين بأقساط فإن المستحق هو مبلغ الدين فقط ، وهنا رغم أن المماطلة حدثت من العميل طالب الدين بأقساط فهو لا يحاسب إلا بمبلغ الدين فقط ، ولا يجوز للبنك أن يلزم العميل بأداء أي زيادة لصالحه ، مع أن بعض البنوك الإسلامية تشترط على العميل دفع مبلغ أو نسبة من الدين تصرف في وجوه الخير بمعرفة هيئات الرقابة الشرعية للبنك ، ويرى الباحث أن هذه النسبة مؤداها تنفق في وجوه الخير ، ولاشك أن هذه تربية أخلاقية وتكافلية وتعاونية راقية ويجب الأخذ بها خاصة في مجتمعاتنا الحديثة حيث مالت النفوس إلى الشره المادي كثيراً ونسى الناس أو تناسوا أهمية التكافل بين أفراد المجتمع غنيهم وفقيرهم لتحقيق النمو والتنمية وإحداث سلوكيات إنسانية عميقة داخل النفس الإنسانية بإعلاء قيم النجدة والإيثار ومساعدة المحتاجين بأي صورة من الصور .

يرى الباحث أ، إلقاء الضوء على صيغ التمويل الإسلامية كلها أو بعضها جزئية هامة يجب إستصحابها عند ممارسات عمليات التمويل أو الإستثمار والعمليات التشغيلية في العمليات الإنتاجية للمنشآت بأنواعها المختلفة ، لأن هذه الصيغ تعتبر أساليب حديثة وقيم وأفكار تتكامل وتتعاقد لتكون منهاجاً مالياً يعمل على كبح جماح مخاطر التمويل على المديين القريب والبعيد . وتأسيساً على هذه المؤشرات العلمية يمكن الوصول للآتي لإثبات فرضيات الدراسة :

1. إن إعتراف الإقتصادي الإنجليزي كينز صاحب النظرية العامة أن إرتفاع سعر الفائدة يعيق الإنتاج

ونستنتج منها أن الفائدة الربوية ترفع تكلفة التمويل .

2. وإن إعتراف المفكر الإقتصادي الألماني سيلفيو جيزل أن نمو رأس المال يعيقه معدل الفائدة ويستنتج

منها أيضاً أن الفائدة ترفع تكلفة وتزيد من مخاطر التمويل وهذان الإعترا فان يثبتان صحة الفرضية

الأولى التي تنص على أن إتباع الهندسة المالية الإسلامية تقلل تكلفة التمويل لأنها لا تنتهج الفائدة

الربوية وكذلك تثبت الإعترا فانات صحة الفرضية الثانية التي تنص على : تقلل الهندسة المالية الإسلامية

مخاطر التمويل.

نسبة لأن إنتهاج مبادئ أهداف الصيغ المالية الإسلامية كالمشاركة والمرابحة في النظام المصرفي ومؤسسات

التمويل بصورة واسعة وعند التجربة إتضح أن هذه الصيغ تسهم في إستقرار المؤسسات المالية بجذبها لرؤوس

الأموال من خلال تحريكها للعمليات الإنتاجية وذلك يتيح قدرة الهندسة المالية الإسلامية على تحقيق الأرباح في

المنشأة ، فالمرابحة في المصارف ونسبة التعامل فيها تقترب من 44% وهي نسبة كبيرة ، وهذه النسبة تساهم في

إبعاد المخاطر عن المصارف خاصة إذا علمنا أن الأزمة ظهرت أيضاً حدثها في إفلاس النظام المصرفي وفي

الولايات المتحدة وحدها تم إفلاس 106 مصرف .

وعليه تساهم الهندسة المالية في إثبات صحة الفرضية الثالثة التي تنص عباراتها أن : تساهم الهندسة

المالية الإسلامية بقدر وافر في تحقيق الأرباح بالمنشآت .

ومع العام 2000م ظهرت بوادر مسلسل إفلاس المؤسسات في الغرب الذي شمل قطاعات واسعة من

القطاعات المؤثرة على الإستثمار والتمويل وكافة الأنشطة ومن ذلك :

1- سقوط شركة أنزون - عملاق الطاقة الأمريكي

2- سقوط عملاق الرهن العقاري الأمريكي فاني ماي

3- سقوط وورلد كوم

ويرى الباحث أن سقوط كبريات المؤسسات المالية في الغرب بهذه الصورة الدراماتيكية يلقي بانعكاساته

السالبة على حركة الأموال في مقبل الأيام ، وتزداد الحاجة يوماً بعد يوم إلى إجراء تغييرات عميقة في

مآلات هذه المخاطر والسعى حثيثاً لإيجاد حلول سريعة لهذه الأزمة بالصورة التي توقف نزيف مزيد من الإنهيارات ووضع أرضية صلبة لبنيان جديد يقدم حلاً مقنعة للتخلص من أثارها.

النتائج والتوصيات :

النتائج التي تم التوصل إليها :

أولاً : من خلال الدراسة والدراسات السابقة تبين أن المخاطر التي حدثت للاقتصاد العالمي وأدت إلي

الانهيارات العالمية للمنشآت والمؤسسات في الغرب سببها هو النسبة الربوية الثابتة على التمويل وهي نسبة الفائدة على رؤوس الأموال مما زاد مخاطر على حركة رؤوس الأموال.

ثانياً : أسعار الفائدة تعيق الإنتاج وتكبل الاقتصاد الرأسمالي والعالمي من الانطلاق وهذا ما أعترف به

الاقتصادي الإنجليزي كينز الذي يقول إن ارتفاع سعر الفائدة يعيق الإنتاج.

ثالثاً : نمو رأس المال يعيقه معدل الفائدة على النقود وهذا هو رأي المفكر الاقتصادي الألماني سيلفيو

جنزل.

رابعاً : إن تقليل نسبة سعة الفائدة على النقود والتمويل تساهم في تقليل المخاطر ولكنها تحتاج لمساعدة

من إجراءات أخرى تساهم في إزاحة العوائق أمام المستثمرين للمساهمة في حل المشكلات المالية والاقتصادية

المحدقة بالاقتصاد مما يزيد الاطمئنان إلي السياسات المالية وربطها بالعمليات الإنتاجية.

خامساً : أن توفير التدفقات النقدية للعمليات التشغيلية في المنشآت يحتاج لدراسة عميقة لمدى مقدرة

المنشآت على توليد تلك المنشآت للسيولة المطلوبة للعمليات التشغيلية وذلك للاطمئنان على ربحية المنشآت.

سادساً : تتحقق ربحية المنشآت عندما تكون البيئة الاقتصادية والتمويلية جاذبة وميسرة من خلال الدراسات

المعدة للجدوى الاقتصادية والمالية لتلك المنشآت وأنها تستطيع دفع التزاماتها المالية في التوقيت الملائم والمحدد.

سابعاً : هناك الآن أزمة اقتصادية ومالية طاحنة تجتاح العالم بأسره ولا بد من دراسة أسبابها ومعالجتها بالطرق العلمية المبتكرة والنكية بعيداً عن الأساليب التقليدية الفاشلة التي أوصلت الاقتصاد العالمي والمالي إلى هذه الحالة.

ثامناً : إن الهندسة المالية الإسلامية هي البديل المناسب للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وفق ثلاثة

شروط إذا تم التركيز عليها :

أ. جانب التدفقات النقدية عن العمليات التشغيلية.

ب. جانب التدفقات النقدية عن العمليات الاستثمارية.

ج. جانب التدفقات النقدية عن العمليات التمويلية.

التوصيات :

أولاً : يجب أن تكون هناك خطة مدروسة يشارك فيها العلماء وأهل الخبرة والدراية والمؤسسات المعنية

بالتمويل التي لها القدرة على التكيف مع متطلبات التمويل حاضراً ومستقبلاً.

ثانياً : إن صيغ المشاركة والقرض الحسن من أكثر الصيغ الإسلامية جاذبية إذا أحسن استغلالها لمصلحة

بناء بنية مالية قوية في المنشآت بعيداً عن شبح الخسائر والإفلاس.

ثالثاً : وضع نموذج أو نماذج ناجحة لصيغ المشاركة والغرض الحسن حتى يتم الاحتذاء بها وتطبيقها

بصورة صحيحة تحقق أهدافها في أبعاد المخاطر عن الاقتصاد العالمي والمالي.

رابعاً : هناك رؤوس أموال إسلامية، أي يملكها المسلمون بالعالم وهي رؤوس أموال كبيرة جداً ويمكن

توجيهها لقيام نماذج مالية ناجحة سواء في الغرب أو داخل الدول التي تطبق الصيغ الإسلامية والاقتصاد المالي

الإسلامي.

خامساً : إن يتنادي العلماء والباحثون ذوو الإلمام بأهداف ومرامي الهندسة المالية الإسلامية إلي مؤتمر

علمي يقيم الوضع الاقتصادي المالي داخلياً وخارجياً وكيفية جذب رؤوس الأموال لإزالة مخاطر التمويل
المصاحبة للتمويل وفق الفوائد الربوية التراكمية التي أعدت بمقدرات المؤسسات وساعدت في إفلاسها وانهيارها .

المصادر والمراجع :

1/ وليد محمد عبدالله - دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بمخاطر التمويل المصرفي - رسالة ماجستير في
المحاسبة 2003م .

2/ محمد على همام - دور صيغ التمويل الإسلامية في الحد من مخاطر التمويل المصرفي - رسالة ماجستير
في المحاسبة غير منشورة - جامعة الزعيم الأزهري 2004م .

3/ سالم يسلم محفوظ - إستخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بمخاطر التمويل المصرفي - رسالة ماجستير
في المحاسبة المالية غير منشورة 2011م .

4/ يوسف محمد يوسف - مدى قدرة المراجع الخارجي في تحديد حجم مخاطر التمويل المصرفي - رسالة
ماجستير غير منشورة - جامعة الزعيم الأزهري 2005م .

5/ ياسر عبدالحميد النور - دور التحليل المالي في صنع قرارات الإئتمان والتنبؤ بمخاطر التمويل المصرفي -
رسالة ماجستير غير منشورة - جامعة أم درمان الإسلامية 2006م .

(لتمويل المشروعات الصغيرة - Venture Capital /6 بدرالدين عبدالرحيم إبراهيم - صيغة الفينشركابيتال)
مجلة الدراسات المصرفية والمالية - أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية 2009م .

7/ بدرالدين عبدالرحيم إبراهيم - المرجع السابق ص 48 .

8/ بدرالدين عبدالرحيم إبراهيم - المرجع السابق ص 49 .

9/ عزالدين مالك الطيب محمد - دور الإقتصاد الإسلامي في علاج الأزمة المالية - مجلة الدراسات المصرفية
والمالية - أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية 2009م .

10/ بن إبراهيم الغالي – أبعاد القرار التمويلي والإستثماري في البنوك الإسلامية (عمان : دار النفائس للنشر والتوزيع 2011م) ص 20 – 21 .

11/ عبد السميع المصري : نظرات في الإقتصاد الإسلامي (القاهرة : دار الطباعة والنشر الإسلامية بدون سنة نشر) ص 81 .

12/ عبد السميع المصري المرجع السابق .

13/ Eric Stephany : Larelation Capital – risqué / PME fondement at partique

lieredition de .

14/ http : www.elgasi.com/ artick80htm